

## نخيل نيوز

المفوضية: بطاقة الناخب مؤمنة بالبصمة الثلاثية وتعطل لمدة 72 ساعة بعد التصويت



نخيل نيوز - متابعة

أكدت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، اليوم الأحد، أن قيام بعض الجهات أو الأفراد بجمع أو شراء بطاقات الناخبين تعد جريمة انتخابية وأن المخالفين سيستبعدون ويحالون إلى القضاء، فيما أشارت إلى أن هناك إجراءات رادعة بحق المخالفين، وبيّنت أن حماية إرادة الناخب وصون نزاهة الانتخابات مسؤولية وطنية مشتركة.

وقالت نائب المتحدث باسم المفوضية، نبراس أبو سودة، في تصريح صحفي: إن "المفوضية تتابع بجدية بالغة ما يُداول من أنباء حول قيام بعض الجهات أو الأفراد بجمع أو شراء بطاقات الناخبين"، مشددة على أن "هذه الممارسات (إن ثبتت بالأدلة الدامغة) تُعدّ جريمة انتخابياً خطيراً يهدف إلى التأثير في إرادة الناخبين، ويشكل ضرراً مباشراً على بيئة الانتخابات ومعايير نزاهتها، الأمر الذي لا يمكن للمفوضية التساهل معه أو التهاون بأي حال".

وأضافت أنه "في حال ثبوت وقوع مثل هذه المخالفات، فستتخذ المفوضية إجراءات رادعة تشمل: استبعاد المرشح المخالف من السباق الانتخابي، وإحالة الملف إلى القضاء المختص لاستكمال التحقيق وتطبيق الجزاءات القانونية المنصوص عليها في القوانين النافذة".

وتابعت أن "المفوضية تعتمد إجراءات وقائية صارمة تحول دون إساءة استخدام بطاقة الناخب، إذ تم تصميم البطاقة لتعمل حصراً من قبل صاحبها عبر استخدام تقنية البصمة الثلاثية، وتعطيلها بعد استخدامها لمدة 72 ساعة، كما أنها لا تُسلم إلا للناخب نفسه أو لأحد أفراد أسرته بعد التحقق من بياناتهم كعائلة واحدة في البطاقة الترميزية، وذلك منعاً لتداولها أو التلاعب بها".

وأكدت أن "حماية إرادة الناخب وصون نزاهة الانتخابات مسؤولية وطنية مشتركة"، داعية جميع الأطراف إلى "الالتزام بالقانون والابتعاد عن أي ممارسات تسيء إلى العملية الانتخابية أو تقوّض ثقة المواطنين بها".